

البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي الثاني للدبلوماسيين العرب

العرب / ١٦ - ٢٠ يونيو ٢٠١٣، دولة الكويت

تم تنفيذ هذا الحدث تحت عنوان «البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي الثاني للدبلوماسيين العرب»، هذا البرنامج هو واحد من البرامج الرائدة للمركز وجزء من نهج استراتيجي للمركز يركز على الدبلوماسيين العرب الشباب، جرى التدريب السنوي الأول في الأردن في ديسمبر ٢٠١٢، حيث ركز على بناء المعرفة من خلال



تعريف المشاركين بـ «نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»، الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة، وأشكال واتجاهات الدبلوماسية الإقليمية لحقوق الإنسان، وأساسيات مهارات المفاوضات اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان.

الهدف من البرنامج التدريبي هو تعزيز قدرة الدبلوماسيين العرب للمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، من حيث المبدأ، هذا الهدف طويل الأمد يتحقق من التشجيع على استحداث نهج عربية لدبلوماسية حقوق الإنسان، وفي هذا السياق، وضع المركز برنامجا تدريبيًا، واستهداف مجموعة من الدبلوماسيين العرب حيث تكون من قسمين، واحد يركز على النظرية وآخر يركز على الممارسة.

نظم المركز البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي الثاني للدبلوماسيين العرب من ١٦ - ٢٠ يونيو عام ٢٠١٣، في الكويت، وقد حضر الدورة ٢٣ من الدبلوماسيين العرب، ومعظمهم كان قد حضر أيضا البرنامج التدريبي السنوي الأول، انضم مشاركون وبلدان جدد للبرنامج هذا العام، وهم ليبيا وجيبوتي وموريتانيا، والبلدان الممثلة في كل من التدريب السنوي الأول والثاني: مصر، تونس، الأردن، فلسطين، اليمن، البحرين، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت، والسودان، وقطر.

جرى برنامج هذا العام، مع التركيز على بناء مهارات المشاركين في كيفية التفاعل والتعامل مع منظومة الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان وأعمدها

المحتويات:

- البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي الثاني للدبلوماسيين العرب ... ١
- تدريب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٣
- حدث إقليمي للاحتفال باليوم العالمي لحرية الإعلام / تدريب للصحفيين على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية ٣
- تدريب للدبلوماسيين اليمنيين ٥
- مشروع التعليم فوق الجميع ٦

التقرير التنفيذي

البرنامج التدريبي الإقليمي السنوي الثاني للدبلوماسيين العرب / تمة



وكانت دراسة الحالة الثانية ذات صلة مع نظام هيئات معاهدات الأمم المتحدة وأخذ كمثال تقرير اليمن إلى لجنة مناهضة التمييز، تم تقديم التقرير مع التركيز على الفئات المهمشة في اليمن (الأخدام) حيث قدم مسؤول بارز من وزارة حقوق الإنسان في اليمن التقرير، وأوضح مجمل العملية من الاعداد إلى التقديم.

تم تلقي دورة التدريبية بشكل جيد من قبل المشاركين الذي قدموا أيضا قائمة بتوصيات لتعزيز البرنامج القادم عام ٢٠١٤، ونشير هنا إلى اثنتين من الفوائد المباشرة للبرنامج: (١) أنه ساهم في إنشاء شبكة أولية من الدبلوماسيين العرب في مجال حقوق الإنسان، و (٢) أنه ساهم في بناء أجواء من الثقة المتبادلة.

الرئيسية الثلاثة (الاستعراض الدوري الشامل، نظام هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة).

دراسة حالتين اثنتين شكلت العمود الفقري للبرنامج التدريبي، وكانت أول حالة في عام ٢٠١٢ الاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأظهر فيلم مدته ١٠ دقائق المنهجية المستخدمة في تقديم التقرير الوطني UPR للإمارات العربية المتحدة قبل مناقشة المجلس للتقرير، تعليقات وتوصيات الدول / الحوار التفاعلي وردود الدولة المعنية، وأعقب الفيلم عرض قدمه ممثل الدولة الذي قدم الجهود الوطنية في: (أ) إعداد التقرير والمشاورات التي أجريت على المستوى الوطني، (ب) التواصل مع المفوضية والاستعداد لتقديم التقرير وأخيرا؛ (ج) تقديم التقرير في الجلسة العامة.

تابعوا على ...



<http://www.facebook.com/UNTrainingCentre>



<http://twitter.com/untrainingcentr>



<http://www.undohacentre.ohchr.org>

تدريب للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة / ٣٠ مارس - ١ أبريل ٢٠١٣، قطر



«دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع آليات حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة»، تحت هذا العنوان، نظم المركز بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشئت حديثاً برنامجاً تدريبياً لمدة يومين لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في المنطقة، ضمت ورشة العمل ٢٥ مشاركاً يمثلون ١٣ مؤسسة وطنية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين، العراق، عمان، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر والسودان)، وقد أقيمت الورشة في الدوحة - قطر، من ٣٠ مارس - ١ أبريل ٢٠١٣، واستضافتها ورعتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وذلك تماشياً مع مبادئ باريس. وكانت الموضوعات التي تم تناولها على النحو التالي: (١) مقدمة لظهور المؤسسات الوطنية وعلاقتها مع مبادئ باريس. (٢) مقدمة لنظام حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والتي تتألف من ثلاثة أركان هي: الاستعراض الدوري الشامل، معاهدات حقوق الإنسان الدولية والاجراءات الخاصة. عمل المشاركون في ورشة العمل في مجموعات، وحددت الأولويات الأكثر أهمية لتلك المؤسسات الوطنية لتعزيز دورها في حماية حقوق الإنسان، كدراسة حالة أحد المشاركين من الأردن قدم محاكاة لدور المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن في إعداد تقرير الظل إلى لجنة مناهضة التعذيب، وكان هذا درساً عملياً جيداً للمشاركين الآخرين لفهم ما يمكن للمؤسسات الوطنية القيام به وكيفية التعاون مع نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة.

خلال ورشة العمل التي استمرت لمدة يومين، اطلع المشاركون إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان و دور المؤسسات الوطنية في حماية وتعزيز



حدث إقليمي للاحتفال باليوم العالمي لحرية الإعلام / تدريب للصحفيين على المقاربة

القائمة على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية / ٥ - ٩ مايو ٢٠١٣، صنعاء - اليمن

احتفالاً باليوم العالمي للإعلام، تم تنظيم حدثين معاً بالاشتراك مع شركاء آخرين، هذين الحدثين نُظما في اليمن، ويتألفان من (أ) ندوة في 5 مايو 2013، و (ب) حلقة عمل تدريبية إقليمية تستمر أربعة أيام من 6 إلى 9 مايو 2013

• ندوة حول حرية الصحافة، ٥ مايو ٢٠١٣

نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق بالتعاون مع «قناة الجزيرة»، و «مركز الدوحة لحرية الإعلام»، ومكتب «اليونسكو في الدوحة»، و «نقابة الصحفيين اليمنيين» ندوة لمدة يوم واحد للاحتفال «اليوم العالمي لحرية الصحافة». تم



تنظيم هذا الحدث تحت عنوان "أمن وسلامة الصحفيين وواقع الانتهاكات وجهود الحماية". هدفت الندوة إلى تعزيز الوعي بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، خطة عمل الأمم المتحدة لحماية الصحفيين بالإضافة إلى الحق في الوصول إلى المعلومات كانت الموضوعات الرئيسية للمناقشة. أيضا سُلط الضوء على أمن وسلامة الصحفيين كواحدة من القضايا التي تطعن في حرية الإعلام وحرية التعبير.

حضر الندوة ما يقرب من ١٥٠ مشاركا يمثلون المجتمع المدني في اليمن، بما في ذلك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والأكاديميين، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك مشاركة من جانب عدد كبير من كبار المسؤولين الذين يمثلون مختلف السلطات في اليمن، بما في ذلك مكتب الرئيس اليمني حيث تلقى الحدث تغطية إعلامية جيدة وكانت قناة الجزيرة قد انتجت وبثت اعلانات ترويجية قبل أسبوعين الحدث.

وعلاوة على ذلك، وسائل الإعلام الوطنية اليمنية بما في ذلك التلفزيون وعدد من الصحف المحلية قامت أيضا بتغطية الحدث على نطاق واسع وأجرت مقابلات مع بعض من موظفي المفوضية.

قدم المشاركون في الورشة عددا من التوصيات من أجل توفير الحماية القانونية للصحفيين وحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، كما شددوا على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب للذين يهاجمون الصحفيين، وقدمت هذه التوصيات رسميا إلى الرئيس اليمني.

• ورشة عمل تدريبية إقليمية للصحفيين لمدة أربعة أيام ، في الفترة من ٦ - ٩ مايو ٢٠١٣

وأعقب الندوة ورشة عمل تدريبية لمدة أربعة أيام، حضر ورشة العمل ٣٠ صحفيا: ١٥ صحفيا يمثلون مختلف وكالات وسائل الإعلام المحلية اليمنية، و ١٥ صحفيا من خارج اليمن، منها ١٠ يمثلون قناة الجزيرة و ٥ يمثلون وسائل الإعلام الإقليمية.

خلال التدريب، تم تعريف المشاركين خمسة مواضيع

رئيسية تتعلق بعملهم وهي: أ) الآليات الدولية المتاحة في الأمم المتحدة لحماية صحفي مع التركيز بشكل خاص على الخطة العالمية للأمم المتحدة للعمل من أجل سلامة وحماية الصحفيين، ب) الحق للوصول إلى المعلومات وحرية الرأي من مقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك في إطار الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ج) المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التغطية الإعلامية، د) العلاقة بين الحق في الوصول إلى المعلومات، وتطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية في سياق ما بعد الصراع، هـ) السلامة والأمن في الميدان حيث ركز هذا الموضوع الأخير على التدابير الأمنية التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال لضمان سلامة الصحفيين.



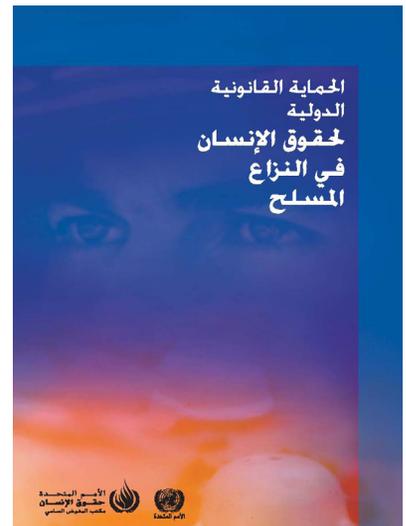


المتحدة، واتخذت التغييرات السياسية الراهنة في اليمن بعين الاعتبار، وفقا لذلك، تم تصميم جزء من التدريب لاستكشاف الاتجاهات والتحديات التي تواجه دبلوماسية حقوق الإنسان في اليمن. وعلاوة على ذلك، أثير تساؤل خلال التدريب في ضوء التطورات الأخيرة في اليمن هل ستسهم في اتباع نهج جديد في التعامل مع مواضيع حقوق الإنسان والتعاون مع آليات الأمم المتحدة؟ حدد المشاركون في حلقة العمل أيضا الأولويات الوطنية والإقليمية لسياستهم الخارجية من حيث صلتها بحقوق الإنسان.

بناء على طلب من وزارة الخارجية اليمنية، نظم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن برنامجا تدريبيا وطنيا لمدة أربعة أيام حضرها ٢٥ الدبلوماسيين اليمنيين الذين يمثلون مختلف الإدارات في وزارة الخارجية اليمنية. لقد تم تصميم هذا البرنامج كبرنامج وطني للدبلوماسيين. تركز مضمونه على إدخال الدبلوماسيين اليمنيين إلى منظومة الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك، تم تعريف المشاركين على الطرق التي يمكن بها التعامل مع آليات حماية حقوق الانسان في الأمم

اخترنا لكم للقراءة ...

يتضمن هذا الكتاب تحليلا قانونيا دقيقا لإرشاد السلطات الحكومية والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني والجهات الأخرى بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لغرض حماية الأشخاص في النزاع المسلح. وهو يتناول بوجه خاص التطبيق المتكامل لهاتين المجموعتين من القوانين، وهو لا يهدف إلى تغطية جميع الجوانب ذات الصلة، ولكنه يسعى بدلا من ذلك إلى تقديم نظرة عامة على تطبيقها بصورة متزامنة. وهو يقدم أيضا المعلومات الأساسية القانونية الضرورية وتحليلا للمفاهيم ذات الصلة حتى يتسنى للقارئ فهم العلاقة بين المجموعتين فهما أفضل، وكذلك فهم الآثار المترتبة على تطبيقها المتكامل في حالات النزاع المسلح.



مشروع: حماية الحق في التعليم أثناء فترات انعدام الأمن والنزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا / التعليم فوق الجميع (EAA)



التعليم فوق الجميع EDUCATION ABOVE ALL

خلفية عن المشروع:

في أوائل عام ٢٠١٢، برنامج حماية التعليم في فترات انعدام الأمن والصراعات (PEIC) و مركز الأمم

المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية قررا عقد شراكة لتصميم وتنفيذ مشروع للبدء في وضع المورد القانوني لمشروع التعليم فوق الجميع في السياق المناسب و الذي صدر مؤخرا بشأن الحماية القانونية للحق في التعليم أثناء فترات انعدام الأمن والصراعات بعنوان «حماية التعليم في فترات انعدام الأمن والصراعات المسلحة: كتيب القانون الدولي»

الأهداف الرئيسية لهذا المشروع المشترك:

١. رفع مستوى الوعي بين صنّاع القرار الرئيسيين وأصحاب المصلحة بالانتهاكات المتصلة بالتعليم في المناطق المتضررة من انعدام الأمن والصراعات في المنطقة.
٢. زيادة والحفاظ على الوعي بأثر انتهاكات القانون الدولي المتصلة بالتعليم في المناطق المتأثرة بانعدام الأمن والنزاعات.
٣. تعزيز المشاركة والتنسيق ومزيد من التماسك بين الأطراف الفاعلة في الرد القانوني على انتهاكات القانون الدولي المتعلقة بالتعليم.
٤. تحسين حماية التعليم [بما في ذلك الحق في التعليم] خلال انعدام الأمن والصراعات.

وسوف تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع التالي:

- دراسة استطلاعية: تشكيل لجنة لعمل دراسة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تهدف إلى: (١) وضع خريطة للأماكن التي تحدث بها انتهاكات القانون الدولي المتصلة بالتعليم في المنطقة، (٢) حيثما أمكن، وضع خريطة للآثار المصاحبة للانتهاكات، و (٣) تحديد والتوصية على النهج الإقليمي المناسب للاستجابة القانونية للانتهاكات المرتبطة بالتعليم، وتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين لتنفيذ مثل هذه الاستجابة، ونقاط الدخول لتنفيذ مثل هذه الاستجابة.

- ورشة عمل: تنظيم منتدى لمدة ثلاثة أيام استنادا إلى نتائج الدراسة الاستطلاعية للبدء في عملية وضع الدليل في السياق المناسب، بالتزامن مع المنع والمساءلة عن الانتهاكات للقانون الدولي المتصلة بالتعليم داخل المنطقة.

- توفير المنح المالية: توفير الموارد المالية لخمس منظمات من المجتمع المدني لتطوير الأنشطة المتعلقة بالاستجابات القانونية للانتهاكات المتصلة بالتعليم. والغرض من مثل هذه المنح هو تشجيع الملكية الإقليمية وبناء قدرات لتمكين الاستجابة القانونية الإقليمية المستدامة.